



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

التقارير الختامية الصادرة عن

ورش عمل المؤتمر

ورشة عمل المرأة العربية والاقتصاد

رأست هذه الجلسة معالي الوزيرة نوارة سعدية جعفر عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وقت انعقاد المؤتمر والرئيسة الحالية للمجلس التنفيذي للمنظمة، وتحدثت فيها الدكتورة عالية المهدي أستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. وكان مقرر الجلسة هو الدكتور فريد بشير من جامعة البحرين.

خرج منتدى المرأة والاقتصاد (الكويت، 27-28 سبتمبر/أيلول 2002) بثمان عشر توصية تركز في مجملها على ما يلي:

- زيادة دخل المرأة من خلال الاهتمام بالتعليم الأساسي ومحو أمية المرأة عموماً، والمرأة الريفية على وجه الخصوص، وتوفير فرص التدريب المهني والتقني للمساعدة في تنوع مصادر الدخل المتاحة للمرأة الريفية وزيادة وعيها الادخاري، وتحسين استغلالها للموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- دعم وتطوير القدرات الاستثمارية للمرأة من خلال مشروعات الأسر المنتجة ومنشآت الأعمال الصغيرة، وتشجيع سيدات الأعمال وتذليل الصعاب المؤسسية والتشريعية التي قد تعيق نجاح أعمالهن. وكذلك حماية الوضع الاقتصادي للمرأة من التأثيرات السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، وتمكينها من الاستفادة من إيجابيات العولمة الاقتصادية.
- تطوير البنية التحتية التشريعية بما ضمن عدالة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة سواء في مجال قوانين الأجور أو قانون التقاعد والمعاشات أو حقوق الملكية والاستثمار.
- الاهتمام بدور الإعلام في تصحيح نظرة وقناعات المجتمع تجاه المكانة الاجتماعية للمرأة، وأهمية إفساح المجال لمشاركة المرأة في الجهود التنموية، وإيجابية الدور الذي تلعبه منظمات المرأة في دعم مساهمتها في الاقتصاد.
- العمل على تطوير نظام الحسابات القومية بحيث يتم تصحيح النظام المعمول به حالياً لقياس الناتج المحلي الإجمالي ليضم قيمة الإنتاج المنزلي للمرأة أو القيمة المحسوبة لما تقوم به المرأة من أعمال غير مدفوعة الأجر.
- الطلب من منظمة المرأة العربية حال مباشرة أعمالها (لأن المنتدى عُقد عام 2002 قبل بدء عمل المنظمة في مارس/آذار 2003) القيام بعدة مهام تتضمن دعم المشاريع التي تساعد على تحسين مستوى معيشة المرأة العربية وخاصة الفلسطينية، ودعم مشاريع تنموية للمرأة العربية محدودة الدخل في المناطق الريفية والبدوية والحضرية، وتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية من خلال عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإنشاء قاعدة معلومات تتعلق بمشاركة المرأة العربية وتطويرها في التنمية الشاملة.

وقد أوضحت الورقة التحليلية التي قدمت في المؤتمر:

أنه قد تم تفعيل التوصيات بدرجات متفاوتة بين الدول العربية، فبعضها تم تفعيله بدرجة كبيرة؛ بمعنى أن عددًا أكبر من الدول العربية قد تبناه ونفذه، وبعضها تم تفعيله بدرجة متوسطة وبعضها بدرجة ضعيفة أو ضعيفة جدًا.

أما التوصيات التي فعلها العدد الأكبر من الدول العربية فكانت:

-محو أمية النساء وتكثيف الاهتمام بالتعليم الأساسي للإناث.

-التوسع في برامج المشروعات الصغيرة وبرامج الأسر المنتجة لصالح المرأة العربية من خلال توفير مختلف أشكال الدعم الفني وتطوير حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية .

وأوضحت الورقة أنه رغم تبني عدد كبير من الدول لهاتين التوصيتين، فإنه مازال هناك عدة تحديات تعوق تفعيلهما بالشكل الأمثل، من ذلك عدم إقبال الأفراد الأميين على برامج محو الأمية، وعدم توافر البيانات الخاصة بالأميين، وانخفاض معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي للطالبات عن الطلبة، وعدم إقبال الإناث في المناطق الريفية على الالتحاق ببرامج محو الأمية. كذلك ففيما يتعلق بدعم المشروعات الصغيرة للمرأة، ما زال هناك تحدٍ أساسي يتمثل في صعوبة الإجراءات البيروقراطية التي من شأنها أن تعوق عملية منح القروض وتنفيذ المشروعات الصغيرة، فضلاً عن ضعف التمويل.

والتوصيات التي تم تفعيلها بدرجة متوسطة تشمل سبع توصيات، هي:

- الحد من تضرر المرأة من النتائج السلبية لسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة وتطوير شبكات الأمن الاجتماعي وتحقيق المساواة في التمتع بالحقوق.

- تعزيز آلية لإزالة الفجوة ما بين النص والتطبيق في القوانين بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة في الفرص الاقتصادية .

- التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني والتقني للنساء .

- ترسيخ المفهوم المعاصر للمواطنة وأكد علي ضرورة تمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص.

- التأكيد علي أهمية دور المرأة الريفية والبيدوية في إدارة الموارد الطبيعية وتوفير فرص العمل لها خارج المزارع من خلال الأنشطة التقليدية وغير الرسمية.

- أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني و خاصة النسوية منها في دعم الدور الاقتصادي للمرأة و مشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية.

- توظيف الإعلام لتغيير نظرة المجتمع العربي تجاه عمل المرأة في المجالات غير التقليدية و تثمين مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.

وكانت أهم التحديات التي واجهت تفعيل هذه الفئة من التوصيات:

تراجع نسب العمالة بين النساء على أثر الأخذ بسياسة الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام التي كانت أكبر المؤسسات تشغيلاً للنساء، وعزوف القطاع الخاص عن تشغيل الإناث، وارتفاع نسبة الأمية الأبجدية والثقافية والتكنولوجية بين الإناث، وافتقاد المرأة للوعي بحقوقها القانونية، وقصور التشريعات والقوانين ذات العلاقة بمفهوم الحماية وشبكات الأمان الاجتماعي (قانون التأمينات الاجتماعية - قانون العمل - قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة)، وصعوبة حصول الفتيات والنساء في كل المناطق على البرامج التدريبية، أو التسرب من برامج التدريب بسبب ظروف النساء المتعلقة بساعات العمل الطويلة وظروف بيئة العمل ذاته. وضعف مساهمة القطاع الخاص في قطاع التدريب المهني. هذا إلى جانب منظومة القيم والموروثات الثقافية السلبية التي تركز أدواراً نمطية لكل من الرجل والمرأة .

أما التوصيات التي تم تفعيلها بدرجة ضعيفة، فتشمل خمس توصيات و هي كما يلي:

- التعامل الواعي مع ظاهرة العولمة وتمكين المرأة العربية من الاستفادة القصوى من إيجابيتها ومواجهة تحدياتها.

- التشجيع المستمر لسيدات الأعمال العربيات للإسهام المتزايد في النشاط الاقتصادي.

- تكثيف تبادل الخبرات النسائية العربية في المجال الاقتصادي.

-دعم إمكانيات التسويق والترويج ضمانا لتطوير القدرات الإنتاجية التي تنهض بها المرأة في كافة البلدان العربية.

-التصدي لظاهرة التقاعد المبكر للمرأة في بعض الدول العربية.

-دور المرأة في ترشيد الاستهلاك واستخدام الموارد وترسيخ قيم الادخار للارتقاء بمعدلات الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وأخيراً اعتبرت الورقة أن التوصية المتعلقة بالتقدير الحقيقي لما تساهم به المرأة العربية في الناتج القومي من التوصيات ذات التفعيل الضعيف جداً، ومثلها تلك الموجهة لمنظمة المرأة العربية*.

هذا فيما لم تنفذ التوصية المتعلقة بمقاطعة البضائع الإسرائيلية.

أما أهم التوصيات التي خلصت إليها الورشة فكانت كالتالي:

توفير الحوافز المالية والاجتماعية لتمكين النساء من الانخراط في برامج محو الأمية والتدريب المهني والتقني. والعمل على توعية المرأة بحقوقها في ممارسة العمل الاقتصادي ومشاركة المرأة في موقع اتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية والسياسية.

تشجيع زيادة عدد البنوك المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة وتسهيل وتبسيط إجراءات حصول المشروعات المستوفية للشروط على التمويل اللازم في الوقت المناسب.

تشجيع القطاع الخاص على تشغيل الإناث، من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات، تشمل سن التشريعات الملزمة لأصحاب الأعمال بتشغيل الإناث، والدعم التشجيعي لأجور الإناث العاملات، والعمل على إزكاء روح المسؤولية الاجتماعية لدى رجال الأعمال ليقدموا طوعاً على تشغيل الإناث.

تبني استراتيجية إعلامية تهدف إلى تصحيح رؤية المجتمع لأهمية دور المرأة في الاقتصاد، من خلال إعداد وتبادل مواد إعلامية متنوعة يتم بثها عن طريق وسائل الإعلام الرسمية والخاصة في جميع أقطار المنظمة.

العمل على توفير الدعم المالي والفني للأقطار لتقوم بتصحيح قياس الناتج القومي ونشر البيانات الحقيقية لمساهمة المرأة في الناتج القومي .

تصميم إطار موحد (Format) لعرض أو كتابة التقارير القطرية وكذلك إعداد جداول موحدة لتجميع البيانات الإحصائية القطرية. حتى يسهل التقويم المستمر لكل البرامج الاقتصادية خلال مراحل تنفيذها، لمعالجة أي انحرافات عن المسار المستهدف.

توسيع شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية كأداة أساسية ورئيسة لحماية المرأة الأقل تمكينا، وتوفير الخدمات المساندة للمرأة بما يمكنها من التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية والوظيفية.

تشجيع النساء على تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة قابلة للتطوير والنمو، كي تسهم في خلق فرص العمل للنساء. وتطوير القدرات التنافسية لسيدات الأعمال، بما يسهم في توسيع المشاركة الفاعلة للمرأة في مواقع اتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية والسياسية .

دعوة الحكومات للمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية.

ضرورة إعداد المرأة قبل دخولها إلى سوق العمل في ميدان القيادة ، والاهتمام بإزكاء فكرة مبادرة العمل الحر في مراحل التعليم المختلفة.

تشجيع المرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية والبدوية بصفة خاصة، على دخول مجالات الإنتاج غير التقليدي، والاعتناء بالمنتجات اليدوية التراثية والنهوض بهذا القطاع من خلال الارتقاء بجودة المنتجات، وإنشاء بيوت التجارة لترويج وتسويق هذه المنتجات محلياً وخارجياً.

تسليط الضوء على التجارب الناجحة في الدول العربية، ورصد جائزة سنوية لأفضل مؤسسة نسائية تعتمد إستراتيجية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

يذكر أن منظمة المرأة العربية رغم حداثة عهدها لكنها بدأت في تفعيل توصيات منتدى الكويت حيث:

تم التمهيد لتبنى مشروعات محددة تساعد على تحسين مستوى معيشة المرأة العربية كما هو منصوص عليه في توصيات منتدى المرأة والاقتصاد، وتمثل هذا الجهد التمهيدي في مشروع الدراسات المسحية للمشروعات والبرامج الموجهة للمرأة في مجال الاقتصاد في الدول الأعضاء (وهو جزء من مشروع مسحي موسع يشمل جميع مجالات عمل المنظمة السبع)، وهو مشروع ستوفر نتائجه صورة واضحة عن واقع المشروعات القائمة والمطلوب عمله مستقبلاً، ويتم بناء عليه ترشيح مجموعة مشروعات ذات أولوية تشرع المنظمة في تنفيذها في الدول الأعضاء .

ينتظر أن تتوفر بيانات دقيقة عن تفاصيل الواقع الاقتصادي للمرأة العربية شاملاً إحصاءات عن عمالتها وملكيته وغيرها وذلك في إطار مشروع قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية الذي تتبناه المنظمة ويجمع بيانات إحصائية وفق معايير محددة عن المرأة العربية في الدول الأعضاء في سائر المجالات محل اهتمام المنظمة.